



إدارة المساعدات الإنمائية الرسمية بدولة جنوب أفريقيا

جولة دراسية خلال الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٥ نوفمبر ٢٠١٦



المحتويات

٢	١ . خلفية عن الجولة الدراسية
٣	٢ . اقتصاد جنوب أفريقيا
٥	٣ . اتجاهات التعاون الإنمائي لدولة جنوب أفريقيا
٧	٤ . أدوار الجهات المختلفة ذات الصلة بإدارة المساعدات الإنمائية
٧	٤,١ . إدارة التخطيط الاستراتيجي والمتابعة والتقييم (رئاسة الجمهورية)
٧	٤,٢ . إدارة الخزانة الوطنية (وزارة المالية)
٨	٤,٣ . بنك جنوب أفريقيا للتنمية
٨	٤,٤ . مفوضية الاتحاد الأوروبي
٩	٤,٥ . معهد جنوب أفريقيا للشؤون الخارجية (SAIIA)
٩	٥ . أفضل الممارسات في إدارة المساعدات
١١	٦ . التوصيات

١. خلفية عن الجولة الدراسية:

في إطار مشروع بناء قدرات العاملين بوزارة التعاون الدولي في مجال إدارة المساعدات الإنمائية الرسمية BCODA تم الاتفاق على تنظيم جولة دراسية للتعرف على التجارب الناجحة في مجال إدارة المساعدات الإنمائية الرسمية عبر الاستفادة من تجارب الدول المختلفة.

تم تشكيل وفد من ١٨ باحثا من العاملين بالوزارة في مختلف القطاعات المختصة، وذلك خلال الفترة من ٣١ أكتوبر وحتى ٥ نوفمبر ٢٠١٦.

تم اختيار دولة جنوب أفريقيا بعد أن تم التوجيه لاستشاري المشروع باختيار دولة ذات ظروف اقتصادية مشابهة لمصر وخاصة في التحديات التنموية التي تواجهها ومن أبرزها ارتفاع معدلات الفقر، تزايد البطالة وخاصة بين الشباب، سوء توزيع الدخل القومي. كما تواجه جنوب أفريقيا تحديات أخرى شبيهة في مجالات التعليم، وتمكين المرأة.

تمكنت جنوب أفريقيا من مواجهة بعض هذه التحديات بفعالية أتاحت لها الفرصة إلى التحول من كونها فقط دولة متلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية إلى دولة أيضا مانحة للمساعدات للدول التي تقع في نطاقها الإقليمي الممتد في دول جنوب الصحراء.

استهدفت الزيارة التعرف على أفضل الممارسات لدولة جنوب أفريقيا في مجال إدارة المساعدات الإنمائية الرسمية بمراحلها المختلفة من تخطيط استراتيجي ومتابعة للتنفيذ وتقييم للنتائج والآثار المترتبة عليها، بما يحقق التنمية المستدامة وذلك من خلال زيارة المؤسسات الحكومية ذات الصلة، وأهم شركاء التنمية، والجهات المعنية بالعملية التنموية، والقنوات المنظمة للمساعدات. ومنها: إدارة التخطيط والمتابعة والتقييم التابعة لرئاسة الجمهورية، وبنك جنوب أفريقيا للتنمية، ومفوضية الاتحاد الأوروبي، ووزارة المالية، ومعهد جنوب أفريقيا للشئون الدولية. وتم التعرف على السياسات والخطط التي تنتهجها الدولة في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المساعدات التي تتلقاها من الدول والمنظمات المانحة وذلك وفقاً لأولويات جنوب أفريقيا في إطار الخطة القومية التي وضعتها الحكومة وأقرها البرلمان.

٢. اقتصاد جنوب أفريقيا:



تقع جمهورية جنوب أفريقيا في الطرف الجنوبي من القارة الأفريقية وتحدها شرقاً سوازيلاند وموزمبيق، وشمالاً زيمبابوي وبتسوانا، وغرباً ناميبيا وجنوباً المحيط الاطلسي، ومن الجنوب الشرقي المحيط الهندي وهي تحيط بدولة ليسوتو من جميع الجهات.

تقع العاصمة السياسية ومقر الحكم في مدينة بريتوريا بينما تعد مدينة جوهانسبرج العاصمة التجارية ومدينة كيب تاون هي العاصمة التشريعية ومقر البرلمان.

تبلغ مساحة جنوب أفريقيا ما يزيد عن مليون كيلومتر مربع وتنقسم إداريا إلى ٩ ولايات يعيش عليها مايزيد عن ٥٤ مليون نسمة من السكان يزدادون بمعدل نمو سنوي يقترب من ١%.

أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية

المؤشر	القيمة (٢٠١٥)
الناتج المحلي الإجمالي	٧٢٤ مليار دولار
معدل النمو	١,٤%
متوسط دخل الفرد	١٣ ألف دولار
معدل التضخم	٤,٨%
معدل البطالة	٢٥,٩%
نسبة السكان تحت خط الفقر	٣١,٣%
إجمالي الدين الخارجي	١٤٥ مليار دولار
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	١٦٤ مليار دولار

تتمتع جنوب أفريقيا بوفرة الموارد الطبيعية ومن أهمها الذهب والماس والبلاطين والنحاس والكروم والأنتيمون والفحم وخام الحديد والمنجنيز والنيكل والفوسفات والقصدير واليورانيوم والفاناديوم والملح والغاز الطبيعي.

أهم القطاعات الإنتاجية:

الصناعة والتعدين:

يمثل قطاع الصناعة حوالي ٢٩% من إجمالي الناتج المحلي ، وتمثل المنتجات الصناعية في : التعدين (أكبر منتج للبلاتين والذهب والكروم في العالم)، وتجميع السيارات، والمعادن، والآلات والمنسوجات والحديد والصلب والكيماويات والأسمدة والمواد الغذائية، وإصلاح السفن التجارية، صناعة مواد البناء، معدات الطاقة والكهرباء، الأجهزة الطبية، صناعة الورق بالإضافة إلى الصناعات العسكرية المتطورة، ويعد قطاع صناعة مكونات السيارات من أكثر القطاعات نمواً في جنوب أفريقيا نظراً لوجود مصانع لبعض الشركات الكبرى في هذا المجال بما مثل (بي ام دبليو - فورد - فولكس فاجن - ديملر كرايسلر - تويوتا)، تتميز جنوب أفريقيا في هذا المجال بانخفاض تكاليف الانتاج ونفاذها إلى أسواق جديدة نتيجة إبرام اتفاقات تجارية مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة التابعة للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي.

الزراعة:

يمثل قطاع الزراعة حوالي ٥٣% من إجمالي الناتج المحلي ، وتمثل المنتجات الزراعية في: الذرة والقمح وقصب السكر والفواكه والخضروات. لحوم البقر والدواجن ولحم الضأن والصوف ومنتجات الألبان ، تعتبر جنوب أفريقيا مصدر صاف للغذاء حيث يتم تصدير الذرة والصوف والسكر والفول السوداني والتبغ وبعض المنتجات الزراعية ، وتعتبر جنوب أفريقيا من الدول ذات الاكتفاء الذاتي في انتاج محاصيل الغذاء كالذرة ، بذور عباد الشمس ، قصب السكر، الخضر والفاكهة .

وعلى الرغم من أن ١٣% من السكان في جنوب أفريقيا يعيشون في ظل الأوضاع المميزة " للعالم الأول" ، إلا أن حوالي ٥٠% منهم يعيشون في أوضاع مماثلة للأوضاع السائدة في البلدان النامية، ومن بين الفئة الأخيرة، يتمتع ربع الأسر فقط بالقدرة على الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة؛ كما يحظى نصف هؤلاء فقط بالتعليم في المرحلة الابتدائية؛ فيما يعاني أكثر من ثلث الأطفال من سوء التغذية بشكل مزمن.

وقد ساعدت عدة عوامل على نمو اقتصاد جنوب أفريقيا بصورة هائلة في الخمسينات والستينات والسبعينات، من القرن العشرين: إقدام الحكومة على تشجيع الاستثمارات وتوفير القروض للتنمية الصناعية . كما شجعت الدولة الاستثمارات الخارجية . ومن العوامل التي ساعدت على النمو الاقتصادي أيضاً كون البلاد غنية بالثروات الطبيعية، ووجود أيد عاملة رخيصة.

٣. اتجاهات التعاون الإنمائي لدولة جنوب أفريقيا:

قبل عام ١٩٩٤، في ظل حكومة الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، كانت المساعدات الإنمائية من الجهات المانحة الأجنبية تتجه مباشرةً عبر المجتمع المدني والكنائس والمنظمات الطلابية والقطاع الخاص نتيجة للحظر والعقوبات الدولية المفروضة على الحكومة في ذلك الوقت.

وخلال مرحلة الانتقال الديمقراطي أيد المجتمع الدولي عملية بناء الدولة التي قادها الرئيس الأسبق نيلسون مانديلا من خلال توجيه جميع المساعدات الإنمائية عبر الحكومة الشرعية الجديدة من خلال صندوق تمويل برنامج تنمية إعادة الإعمار RDP (Reconstruction Development Program) الذي تم إنشاؤه ليكون آلية لتوجيه مخصصات الخزنة العامة، بالإضافة إلى مساهمات القطاع الخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية من الجهات المانحة لتمويل المشروعات التنموية.

وقد كان الصندوق تابعاً لمؤسسة الرئاسة حتى تم نقله إلى إدارة الخزنة الوطنية (وزارة المالية) لتدار من قبل وحدة التعاون الإنمائي الدولي التابعة للوزارة (National Treasury International Development Cooperation) (NT-IDC) في عهد الرئيس تابومبيكي.

ويضمن نظام إدارة المساعدات الإنمائية الدولية في جنوب أفريقيا اتساق تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للدولة مع أولويات التنمية التي تضعها الحكومة من خلال تحديد الأولويات والتفاوض مع شركاء التنمية على مشروعات تنمية تخدم أهداف دعم خطط التنمية. وقد جذبت دولة جنوب أفريقيا العديد من الجهات المانحة لعدد من الأسباب، منها: استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، ووجود نظام كفاء للإدارة المالية الحكومية، بالإضافة إلى وضوح الرؤية في خطط التنمية.

وأهم شركاء التنمية في جنوب أفريقيا هم: الصين، اليابان، الاتحاد الأوروبي، كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك التنمية الألماني، بالإضافة إلى البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للإستثمار، وبنك التنمية الأفريقي.

وقد حددت حكومة جنوب أفريقيا ثلاث محاور رئيسية لتوجيه المساعدات الإنمائية، وهي:

- الحد من الفقر
- تحقيق المساواة
- زيادة فرص العمل

- يتركز اعتماد جنوب أفريقيا على المساعدات الإيمانية الرسمية في مجالات التعليم (تدريب وتأهيل المعلمين)، والصحة (تدريب الكوادر الطبية والبحوث الطبية ونقل التكنولوجيا)، وكذلك تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دور القطاع الخاص، والبنوك التجارية في برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تعد دولة جنوب أفريقيا من الدول النشيطة فيما يتعلق بالتعاون الجنوبي-الجنوبي South-South Cooperation، فهي تستفيد من الخبرات التنموية للدول النامية كالصين، والهند، وهي عضو هام في تكتل الـBRICS، كما تقوم بتقديم الدعم الفني لغيرها من الدول النامية في المنطقة، وتدخل في برامج التعاون الثلاثي (أي القيام بتنفيذ مشروع تنموي في دولة نامية أخرى بدعم مالي من دولة متقدمة) مع الجهات المانحة مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية.
- وفي إطار دعم المجتمع المدني، تسمح الحكومة بالدعم المباشر من الجهات المانحة إلى منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، وذلك خارج نطاق المساعدات الرسمية التي تقدم للحكومة.

٤ . أدوار الجهات المختلفة ذات الصلة بإدارة المساعدات الإنمائية:

٤,١ . إدارة التخطيط الاستراتيجي والمتابعة والتقييم (رئاسة الجمهورية):

- تقوم هذه الإدارة بتحديد القطاعات ذات الأولوية للحكومة، ووضع الخطة العامة للدولة.
- بالتنسيق مع الجهات المعنية، تقوم كل جهة بإعداد تصور مبدئي عن مشروع أو برنامج تنموي ما ثم تقدمه للإدارة لتقييمه وتحديد آثاره، ثم يتم إحالته لوزارة المالية لتحديد الفجوة التمويلية ودراسة إمكانية التمويل من شركاء التنمية، وذلك بعد أخذ موافقة رئيس الجمهورية والبرلمان.
- تعمل الإدارة على التواصل مع أعضاء البرلمان لتوضيح الرؤى حول برامج الحكومة ومشروعاتها المختلفة بما يحقق الشفافية.
- كما تقوم الإدارة أيضاً بدعم الأبحاث والدراسات التنموية والتي يمكن أن تستفيد منها الحكومة في وضع السياسات والخطط العامة للدولة.
- متابعة وتقييم تنفيذ الخطط التنموية للحكومة وتقييم أداء المؤسسات الحكومية

٤,٢ . إدارة الخزانة الوطنية (وزارة المالية):

تعد وزارة المالية هي الجهة الحكومية المسؤولة عن إدارة المساعدات الإنمائية المقدمة إلى جمهورية جنوب أفريقيا، وذلك من خلال وحدة إدارة المساعدات الإنمائية (Cooperation International Development)، وذلك على النحو التالي:

- تحديد الفجوة التمويلية بناء على الخطة الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٢٠ والمنبثقة من الخطة القومية ٢٠٣٠.
- تلقي طلبات التمويل للمشروعات المطلوب تمويلها من إدارات متابعة المساعدات الإنمائية المتواجدة بكافة وزارات الدولة والتي يتم تقديمها مع دراسات الجدوى الخاصة بها.
- تحديد التكلفة الفعلية للمشروعات المطلوب تمويلها من شركاء التنمية والعوائد التنموية لها بما يتسق مع أهداف الخطة القومية للدولة.
- توجيه كافة شركاء التنمية لتمويل المشروعات المطلوبة والمدرجة بالخطة القومية لجنوب أفريقيا. كما تقوم الوحدة بالتوصل مع كل شركاء التنمية إلى إجراءات تمويلية موحدة للمشروعات.

- بعد إنهاء إجراءات إتاحة التمويل لبعض المشروعات المطلوبة، تقوم الوحدة بإبلاغ الجهات المستفيدة بتقديم المستندات المطلوبة لفتح حساب فرعي داخل الحساب المشترك والمخصص للمساعدات الائتمانية لجنوب أفريقيا والتي تتولي الوحدة مهام ادارته.
- وعلى جانب آخر تقوم الوحدة بمتابعة تنفيذ المشروعات الممولة من شركاء الممولة خلال مراحل التنفيذ من خلال بعض الآليات ومنها لجان تسيير المشروع والتي تتكون من الوحدة وشركاء التنمية والجهات المستفيدة. وذلك حتى يتسنى حل مشكلات التنفيذ في الوقت المناسب.
- وتتمتع الوحدة بسلطات كبيرة حيث يمكنها منع إتاحة تمويل المشروعات المتعثرة، كما يمكنها إلغاء الاتفاقيات إن لم يثبت جديتها.
- وتقوم الوحدة بالإجراءات سالفة الذكر من خلال دعم مؤسسي وقانوني من الدولة يتيح لها كافة الصلاحيات والسلطات، فضلاً عن وجود نظام إلكتروني موحد لإدارة المساعدات الائتمانية يتسم بالشفافية والمساءلة.

٤,٣ . بنك جنوب أفريقيا للتنمية:

- تم إنشاء البنك في عام ١٩٩٣ ، ويقوم بتمويل مشروعات البنية التحتية، التي تتفق مع سياسات الحكومة، خاصة في مجالات المياه والكهرباء والطاقة ودعم القطاع الخاص، ويقوم برفع تقارير دورية لوزارة المالية.
- يركز البنك على تنفيذ المشروعات داخل جنوب أفريقيا وفي دول أفريقية أخرى مثل كينيا وغانا وأنجولا.
- يعتمد البنك في تمويله على إتاحة قروض بفوائد تجارية ولكنه يتميز عن مؤسسات التمويل الأخرى بأنه يتيح فترات سداد طويلة الأجل تصل إلى ١٥-٢٠ سنة، ويقدم القروض بشروط ميسرة. هذا فضلاً عن أنه تابع للحكومة مما يدعم موقفه عند التفاوض مع حكومات الدول الأخرى.
- كما يقوم أيضاً بتقديم الدعم الفني في أربعة مجالات رئيسية وهي: تمويل المشروعات، إدارة المشروعات، إدارة المخاطر، والتدريب.
- قام البنك منذ حوالي عام ونصف بإنشاء وحدة لمراجعة وتقييم المشروعات، وقياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي يقوم بتمويلها .
- يتطلع البنك مستقبلياً لتمويل مشروعات في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

٤,٤ . مفوضية الاتحاد الأوروبي:

- أنشئت المفوضية الأوروبية في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤، وذلك لتقديم الدعم اللازم في إطار الأهداف المنصوص عليها في الخطة العامة للدولة، والتي تركز في الوقت الحالي على مجالات التعليم، ومكافحة الفقر، وتعزيز المساواة، وخلق فرص عمل.
- تقدم المفوضية ثلاثة أنواع من الدعم لدولة جنوب أفريقيا، كالتالي:
 - دعم الموازنة: من خلال الدعم المالي المباشر للحكومة لتقوم بتنفيذ بعض البرامج في مجالات محددة وفقا لأولوياتها التنموية.
 - الدعم الفني: حيث يتم الاتفاق على مشروعات محددة يتم تنفيذها من خلال متعهدين يقع الاختيار عليهم من قبل المفوضية بالتنسيق مع الحكومة.
 - دعم المجتمع المدني: دعم مباشر من الاتحاد الأوروبي إلى منظمات المجتمع المدني دون أي تدخل من الحكومة.
- لا تدخل المفوضية في تمويل مشروعات البنية التحتية.
- يتم النص على آليات المتابعة والتقييم مع الحكومة في الاتفاقية الموقعة بين الجانبين.

٤,٥. معهد جنوب أفريقيا للشئون الخارجية (SAIIA):

- أنشئ المعهد في عام ١٩٣٤، عن طريق أحد كبار الساسة بجنوب أفريقيا وهو معهد مستقل لا يتبع الحكومة ويستهدف دعم وتحسين آليات اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية.
- يهدف المعهد إلى تنمية العلاقات الدولية لجمهورية جنوب أفريقيا، وذلك من خلال الدراسات السياسية، وتغطية الفجوة المعلوماتية في مجال التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وبما يسهل فتح أسواق جديدة مع الدول المحيطة بجنوب أفريقيا.
- وعن تقييم المعهد للهيكل الحالي لإدارة المساعدات في جنوب أفريقيا، أشارت السيدة الدكتورة رئيسة المعهد أن هناك بعض التداخل في الإدارة بين كل من وزارة المالية ووزارة الخارجية، إلا أن وزارة الخارجية تركز على الجوانب الدبلوماسية، بينما تركز وزارة المالية على النواحي الاقتصادية والفنية.
- يقوم المعهد بالتعاون مع مؤسسات بحثية في الخارج في مجال تبادل الخبرات في دول جنوب أفريقيا.

٥. أفضل الممارسات في إدارة المساعدات:

- وضعت إدارة التنمية الدولية سياسة المساعدة الإنمائية الرسمية والمبادئ التوجيهية تشبه مبادئ إعلان باريس، حيث يتم التركيز على مبادئ ملكية Ownership ومواءمة Alignment المساعدة الإنمائية الرسمية:

- الملكية: وذلك بتحديد محاور ثلاث للمساعدات وفقاً لأولويات الحكومة (الوطنية أو المحلية أو البلدية). علاوة على ذلك، فإن تصميم المساعدة الإنمائية الرسمية يقع أساساً على عاتق الحكومة، وهناك تفضيل معن للجهات الحكومية في تنفيذ وإدارة مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية.
- الموازنة: وذلك بأن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية من شركاء التنمية المختلفين متكاملة في إطار خطط الحكومة، كما أن المشتريات يجب أن تكون وفقاً للقواعد والإجراءات الحكومية المتبعة، بالإضافة إلى الرصد والتقييم من قبل الحكومة أو تحت سيطرتها.
- تتميز حكومة جنوب أفريقيا بالتخطيط القوي، وتحديد الأولويات التنموية، والمجالات التي تحتاج إلى دعم خارجي، وكذلك نظم المتابعة والتقييم التي يمكن اتباعها والتي يتم الاتفاق عليها منذ مرحلة التصميم، مما يعزز من موقفها عند التفاوض مع شركاء التنمية، ويساعد في الوصول إلى أرضية مشتركة تضمن تحقيق أولويات الحكومة بدلاً من قيام شركاء التنمية بفرض شروطهم ورؤيتهم بشكل منفرد.
- أتاح النظام الفعال للإدارة المالية الحكومية بالإضافة إلى وضوح الخطة التنموية لجنوب أفريقيا وبالتوازي مع انخفاض اعتماد الدولة على المساعدات التأكيد على درجة عالية من ملكية المساعدات والتي تعد أولوية قصوى وغير قابلة للتفاوض.
- من أهم ما يميز عمليات التقييم أنه يتم تمويلها من الحكومة نفسها، فتقوم إدارة التخطيط والمتابعة والتقييم التابعة للرئاسة بتحمل نصف التكلفة، وتقوم الجهة المنفذة بتحمل النصف الآخر، وهو ما يضمن ملكية الحكومة للمشروعات وعمليات والمتابعة والتقييم.
- تقوم كل جهة بتقديم تقارير عن المشروعات المنفذة ومعدلات التنفيذ بشكل منتظم وتهتم بقياس النجاح على أرض الواقع.
- لا يتم تمويل أية مشروعات من قبل الحكومة إلا بعد دراستها جيداً، والتأكد من مدي جديتها ومن العائد الاقتصادي لها.
- تتمتع التقارير المالية التي تصدرها الحكومة بشفافية تامة، مما يخلق الثقة بينها وبين شريك التنمية، ويشجع الأخير على تقديم الدعم المالي اللازم وبرامج دعم الموازنة.
- تقوم إدارة التخطيط والمتابعة والتقييم التابع للرئاسة بإصدار تقييم سنوي لجميع الوزارات والجهات التنفيذية على مستوى الحكومة المركزية والمحليات للوقوف على مدى كفاءتها في إدارة مشروعات الدولة. وللإدارة صلاحية حل وإعادة تشكيل الجهات التي يثبت عدم كفاءتها في الإدارة.

يمكن الاستفادة من خبرة دولة جنوب أفريقيا في تحقيق إدارة رشيدة وفعالة للمساعدات الإنمائية وذلك على النحو التالي:

- تتميز دولة جنوب أفريقيا بوجود هيكل إداري واضح الاختصاصات، ومرن، يسمح بالتنسيق السريع بين الجهات المعنية بالمساعدات، ويجد من التضارب بينها، كما يقدم الدعم اللازم للمحليات لتعزيز دورها التنموي. وفي هذا الإطار يمكن للحكومة المصرية النظر في كيفية الاستفادة من فكر اللامركزية المطبق في جنوب أفريقيا ودوره في تفعيل الإدارة المحلية ودعم جهود التنمية.
- ضرورة إعمال مبدأ التقرير الذاتي للخطط التنموية، وهو ما يعنى قيام الحكومة بوضع خطة تنموية بناءً على أولوياتها ومواردها مما يعزز من موقفها في التفاوض أمام الجهات المانحة (Ownership)، مع ضرورة الاتفاق مع شريك التنمية على آليات المتابعة والتقييم لكل برنامج والنص عليها في الاتفاق.
- تم اثناء الزيارة التعرف على بنك جنوب أفريقيا للتنمية ونطاق عمله كما ذكر سابقاً. ويطمح البنك حالياً في توسيع نطاق عمله ليشمل دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأثناء الزيارة قام ممثلو البنك بتوجيه دعوة الي الوفد المصري لبدء المناقشات في سبل التعاون في تمويل مشروعات البنية التحتية وكذلك للاستفادة من دور مصر في المنطقة من أجل توسيع نطاق عمل البنك. ونقترح أن يتم تلبية دعوة ممثلو البنك ليس فقط من أجل تحقيق استفادة اقتصادية وإنما كذلك من أجل توطيد علاقة التعاون مع دولة جنوب أفريقيا والتي شاركت مصر العديد من التحديات التنموية واستطاعت التغلب على الكثير منها.
- تقوم الخزانة القومية بجنوب أفريقيا بإدارة المساعدات الإنمائية من خلال إدارة كاملة يتم تقسيمها بشكل قطاعي (بنية تحتية، اقتصاد،...) هذا إلى جانب وجود تقسيم بشكل موازي لكل شريك تنموي. وهذا التقسيم يجعل إدارة المساعدات الإنمائية أكثر فاعلية حيث إنه يتم إدارتها وفقاً لاحتياجات القطاعات كما انه يوضح القطاعات التي يتوجه إليها شركاء التنمية والقطاعات الأخرى التي لم تستفد من المساعدات الإنمائية وهو ما يساعد خزانة الدولة علي تحقيق التوازن في المساعدات الإنمائية وفقاً للأولويات الوطنية لهم. ومن الجدير بالذكر بأن وزارة التعاون الدولي قد بدأت منذ سبتمبر ٢٠١٥ بإدخال مجموعات عمل قطاعية من أجل العمل بالتوازي مع التقسيم الأصلي للوزارة القائم على قطاعات جغرافية. ومن المقترح أن يتم توسيع نطاق عمل مجموعات العمل القطاعية داخل الوزارة في ضوء نجاح تجربة جنوب أفريقيا في هذا الشأن.
- تقوم دولة جنوب أفريقيا مع شركاء التنمية بالتفاوض على قروض موجهة للقطاعات وليس قروض موجهة لبرامج أو مشروعات، حيث يتم الاتفاق مع كل شريك تنموي على المبالغ التي سيتم توجيهها للقطاع المستهدف. وتسمح القروض القطاعية لجنوب أفريقيا بالتحكم الكامل في هذه التمويلات دون تدخل من شركاء التنمية في تفاصيل توجيه التمويل. ومن المقترح أن تستفيد وزارة التعاون الدولي من هذا النموذج بالتنسيق مع شركاء التنمية بالتفاوض على هذا النوع من القروض والذي يسمح بالتحكم الكامل في تمويلات المساعدات الإنمائية الموجهة للقطاعات المتفق عليها مع شركاء التنمية.

- تطوير دور بنك الاستثمار القومي في تمويل مشروعات البنية التحتية على غرار بنك جنوب أفريقيا للتنمية.
- تشجيع القطاع الخاص في المشاركة في المشروعات التنموية للدولة.

فيما يتعلق بالتعاون جنوب - جنوب:

- على الرغم من كون دولة جنوب أفريقيا دولة نامية إلا أنها استطاعت عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد ومن خلال الهيكل الإداري المنضبط تحقيق تواجد ملموس على الساحة الأفريقية بما يمنحها مكاسب سياسية واقتصادية.
- وجدير بالذكر أن لمصر تجارب ناجحة في مساعدة دول القارة في مجالات الصحة، والتعليم، والمياه، والري، إلا أن التوجه السائد لسياسة مصر في ملف جنوب - جنوب ركز بشكل كبير على المنح وليس القروض، وقد كان لإغفال عنصر الاستدامة أثر سلبي كبير على تواجد مصر في القارة.
- وعلى الرغم من وجود الوكالة المصرية للتنمية التابعة لوزارة الخارجية المصرية، إلا أن مسألة التقرير أو النظر في المشروعات التي تساهم فيها الوكالة لا ينبغي أن تقتصر على المكاسب السياسية فقط بل يجب أن تضمن تحقيق مكاسب اقتصادية أيضاً كما هو الحال في تجربة جنوب أفريقيا، لذلك فيرى الكتابة للسيد رئيس الوزراء واقتراح أن يتم البت في المبالغ التي يتم صرفها من هذا الصندوق في مشروعات تنموية بدول الجنوب بمعرفة كل من وزير التعاون الدولي إلى جانب وزير الخارجية بما يغطي الاستغلال الأمثل للموارد على الصعيدين السياسي والاقتصادي.
- ويمكن النظر في تفعيل أنشطة التعاون الجنوبي - الجنوبي بالوزارة من خلال دراسة التجارب التنموية للدول النامية، والخبرات الدولية في مجالات التعاون الاقتصادي التنموي، وبما يعمل على تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية لمصر.